

ندوة - 1

المخيمات الفلسطينية والدولة اللبنانية

تداعيات ما بعد نهر البارد*

سليمان تقي الدين فريد الخازن

رضوان السيد خليل مكاي

كمال ناجي**

أجرى الحوار: محمود سويد

صقر أبو فخر

تحرير: صقر أبو فخر

شهد الخط البياني للعلاقات اللبنانية - الفلسطينية، ولا سيما منذ سنة 1969 فصاعداً، تعرجات حادة وانعطافات مؤلمة. وهذه التعرجات والانعطافات ما كان ممكناً ظهورها بتلك الصورة لولا حقبة مملوءة بالتباعد والريبة وعدم الثقة. لكن، منذ سنة 2006 استوت العلاقة اللبنانية - الفلسطينية على مسار جديد، وراحت تكتسب، بالتدرج، عناصر جديدة من الثقة والتفاهم والتحاور، وجرى التعبير عن ذلك بافتتاح ممثلية لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، ثم تأليف فريق لبناني رسمي للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. وقطع هذا الحوار شوطاً مهماً في الطريق نحو تذليل العقبات الموروثة، وحل المشكلات المتمادية. غير أن أحداث مخيم نهر البارد التي وقعت جراء استحكام جماعة "فتح الإسلام" فيه بقيادة شاعر العبيسي، أعادت استحصال الحوار اللبناني - الفلسطيني مؤقتاً، وخلقت أحوالاً جديدة، وأعدت بعض جوانب هذا الحوار أشواطاً إلى الوراء، وعطلت تنفيذ ما تم الاتفاق عليه سابقاً. واللافت أن الموقف الفلسطيني كان متطابقاً تماماً مع الموقف اللبناني في مواجهة مجموعة شاعر العبيسي في مخيم نهر البارد. ولعل هذا التوافق، وهو من المرات القليلة في تاريخ العلاقة بين الدولة اللبنانية والمخيمات، يمهّد الطريق لاستعادة الحوار في أوضاع جديدة من الثقة المتبادلة.

إلى أين تسير العلاقات اللبنانية - الفلسطينية في ضوء معارك نهر البارد؟ وهل تغيرت أمور كثيرة في مجرى هذه الأحداث؟ وما هي آثار ذلك كله؟ هذه الأسئلة وغيرها كانت مدار الحوار في هذه الندوة، الذي ندرج فيما يلي وقائعه. ■

■ نرحب بكم جميعاً، ونشكر لكم تلبية دعوتنا إلى هذه الندوة التي ستناقش مستقبل العلاقة بين السلطة اللبنانية والمخيمات في ضوء ما حدث في نهر البارد في الأشهر الثلاثة الأخيرة. والسؤال الأول هو: هل كان لدى السلطة اللبنانية رؤية شاملة في موضوع المخيمات والسلاح والحقوق المدنية للفلسطينيين في لبنان؟ وهل أمكن ترجمة هذه الرؤية إلى مخطط تنفيذي؟ ما هي الخطوط العامة لهذه الرؤية؟ وماذا نفذ منها؟

خليل مكاي: اللجنة التي ألفتها مجلس الوزراء في تشرين الأول/أكتوبر 2005، والتي لي شرف رئاستها، بدأت عملها منذ عام ونصف عام قبل أحداث مخيم نهر البارد. وهذه اللجنة رسمت لها الحكومة اللبنانية، وبصورة خاصة الرئيس السنيورة، خطوطاً واضحة تتلخص بمعالجة القضايا الإنسانية والحياتية للإخوة الفلسطينيين الموجودين في لبنان، ثم معالجة موضوع السلاح خارج المخيمات وداخلها، علاوة على إعادة فتح ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. وأستطيع القول إن ثمة محاولة جرت في سنة 1990 لفتح حوار بين الإخوة الفلسطينيين ولبنان. لكن هذه المحاولة لم تثمر بعد اجتماعين أو ثلاثة، ثم تلاشت. وفي تقديري أن لبنان لم يكن سيد أمره في تلك الفترة. ولعل سلطة الوصاية آنذاك لم تكن ترغب في مثل هذا التقارب بين اللبنانيين والفلسطينيين. وكانت هذه أول محاولة جديّة وشفافة أطلقتها الحكومة عن قناعة. وبرهنت الأحداث أن المخيمات يمكن أن تصبح أرضاً خصبة للمتطرفين والأصوليين والخارجين على القانون إذا ما استمرت هذه الفئة من الشعب

الفلسطيني تعيش في البؤس والحرمان. والدليل الساطع ما جرى في نهر البارد، وهذه الكارثة المتتالية التي نعيشها حالياً. إذا، كان لدى الدولة رؤية واضحة بالنسبة إلى هذه الأمور، وكذلك لدى الإخوة الفلسطينيين. وعندما اجتمعنا معاً طلبنا إلى الفصائل كافة أن تقدم لنا المطالب التي تعتقد أن من الممكن وضعها على طاولة الحوار ومعالجتها. وكانت جميعها، أكانت مطالب فصائل منظمة التحرير الفلسطينية أم مطالب فصائل التحالف الفلسطيني، تركز على الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني في لبنان. في موضوع السلاح الفلسطيني، تعرفون جميعاً أن الحكومة اللبنانية اتخذت قراراً واضحاً هو أن من الضروري وضع حد للسلاح خارج المخيمات، وتم الاتفاق على ذلك في الحوار الوطني اللبناني بالإجماع، ومنح الجميع ستة أشهر للتنفيذ. أما موضوع السلاح داخل المخيمات فقد قلنا، منذ البداية، إنه يحتاج إلى الضبط والتنظيم ضمن إطار السيادة اللبنانية. وهذا لا يعني شرعته على الإطلاق؛ فالسلاح الفاليت داخل المخيمات يسيء إلى الإخوة الفلسطينيين، ويسيء إلى الاستقرار والسلام في لبنان. وثمة قناعة لدى الفلسطينيين أنفسهم أن هذا السلاح ما عاد من المسموح به أن يبقى بلا تنظيم. غير أن اندلاع حرب تموز/يوليو 2006، ثم الأزمة السياسية التي وقع فيها لبنان في إثر ذلك، أعاقا معالجة هذه الأمور كلها. وهذا لا يعني أننا تناسينا ذلك، لا، على الإطلاق. فعندما تهدأ الأمور ويتحقق الوفاق اللبناني وتعود المؤسسات إلى العمل، سنعاود البحث في موضوع السلاح الفلسطيني ووضعه في إطار السيادة اللبنانية. ولا أعتقد أن هناك دولة في العالم تقبل مثل هذا الوضع على أرضها. ولماذا هذا السلاح في جميع الأحوال؟ وما هي قيمته؟ نحن نعرف أن الفلسطينيين لا يمتلكون سلاحاً خارج المخيمات ما عدا فصيلين فقط هما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وفتح الانتفاضة. أما موضوع التمثيل الدبلوماسي فقد كان باكورة عملنا، وأعدنا افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية. والحقيقة أن الدولة اللبنانية لم تقفل هذا المكتب. لقد أقفلته الظروف والحرب، أي الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982 وما أعقبه من تداعيات مثل خروج قوات المنظمة من لبنان. وكان أول عمل قمنا به هو افتتاح هذا المكتب، وعينت منظمة التحرير الأخ عباس زكي ممثلاً لها في لبنان. وتمكنا معه من تطوير أحسن العلاقات. ونحن، طبعاً، نعتبر منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، أكان في الداخل أم في الخارج. وإذا كان ثمة خلافات فلسطينية - فلسطينية، نحن لا نتدخل فيها، فهي شأن فلسطيني. وفي الاجتماع الأول مع ممثلي المنظمة وممثلي التحالف الفلسطيني قلنا لهم إننا نرغب في طي الصفحة القديمة وفتح صفحة جديدة لإقامة أحسن العلاقات، ونلبي بقدر الممكن مطالب الفلسطينيين في لبنان ضمن القوانين والسيادة. وطلبنا إليهم أن نجتمع، في المرة المقبلة، بوفد موحد منهم كي يثمر هذا الحوار. ومع الأسف، حتى هذه الساعة لم تستطع الفصائل أن تتفق على وفد موحد يجلس معنا للبحث في هذه الموضوعات. ومع ذلك لم نتوقف، وتابعنا جهدنا منذ عام ونصف عام بجد ومثابرة لتحقيق المطالب الموجودة على الطاولة. هذه باختصار رؤية الحكومة في هذا الموضوع، ونحن جادون في متابعة عملنا على الرغم من هذه الأزمة السياسية القائمة حالياً، ثم وقعت أحداث نهر البارد التي أضافت بعداً غير متوقع. إنها كارثة إنسانية حلت بالإخوة الفلسطينيين فتهجروا مجدداً من مخيم إلى مخيم، وهذا ما فرض علينا ظروفاً طارئة تحتاج إلى المعالجة. إن لأزمة نهر البارد شقين أو محورين. المحور الأول هو emergency plan، أي ما يجب القيام به فور وقف إطلاق النار. ثم المحور الثاني البعيد المدى الذي هو إعادة بناء المخيم وكذلك جوار المخيم، لأن أضراراً كبيرة أصابت محيط هذا المخيم. ونحن أشرفنا على إعداد مخططات ودراسات ومشاريع لمعالجة هذا الموقف مستقبلاً. وأكرر أن من غير الممكن تجزئة موضوع السلاح الفلسطيني بعد الآن، ومن غير الممكن القبول بفكرة "الأمن الذاتي". ونهر البارد قبل الأحداث الأخيرة كان أمراً، وسيصبح بعدها أمراً آخر. هذا المخيم سيعود إليه سكانه، وستكون الدولة اللبنانية مسؤولة عنه، ولن نسمح للفصائل المسلحة الفلسطينية بالعودة إليه، لأن الأمن الذاتي في هذا المخيم فشل فشلاً ذريعاً وأدى إلى هذه الكارثة الإنسانية.

■ لا بد من الإشارة إلى أن السلاح الموجود في مخيم نهر البارد، صاحب المشكلة الآن، ليس سلاحاً فلسطينياً. إنه سلاح مجموعة شاكر العبيسي التي لا تندرج في سياق العمل الفلسطيني في لبنان.

خليل مكايي: في عهدة من كان هذا المخيم قبل الأحداث؟ أليس في عهدة الفصائل الفلسطينية؟ هل استطاعت هذه الفصائل أن تمنع حدوث هذا الأمر؟ إذا فشلت. ونحن لا نرغب في تكرار هذا الفشل يوماً ما.

الأمن والسيادة والحقوق المدنية

فريد الخازن: إن موضوع الأمن والسيادة في لبنان هو محور أساسي من محاور إعادة تشكيل البلد. إن الأمن والسيادة يواجهان الآن السلاح داخل المخيمات وخارجها. أما الجانب الآخر، أي الحقوق المدنية، فهناك نوع من الإجماع اللبناني على أن من الضروري أن يتاح لهذه الفئة المقيمة بلبنان منذ عشرات الأعوام أن تتمتع بالحد الأدنى من الحياة الكريمة التي هي حق لكل إنسان في أي بلد في العالم. لكن بعد أحداث نهر البارد دخلت عوامل جديدة غيرت الصورة. والمفارقة اللافتة في هذا الموضوع أن أكبر الصدمات العسكرية وقعت بين الجيش اللبناني و"فتح الإسلام" في الوقت الذي تألفت لجنة لبنانية رسمية للحوار مع الجانب الفلسطيني، وحين صار هناك تواصل جدي ورسمي بين الطرفين في موضوع الحقوق الإنسانية والاجتماعية. هذه هي المفارقة الأولى. واليوم نحن فعلاً في مفصل ربما يكون تاريخياً بين الدولة اللبنانية والمخيمات الفلسطينية. ولا شك في أن مرحلة ما بعد نهر البارد تختلف عن المرحلة السابقة، وستكون لها تداعيات على المخيمات وعلى علاقة الدولة اللبنانية بالمخيمات، ولا سيما في موضوع السلاح خارج المخيمات. وهذا أمر بديهي لأن القواعد العسكرية الموجودة خارج المخيمات متركزة في أمكنة ليست مخيمات وليس فيها مدنيون، وهي موجودة بشكل متواصل منذ نحو أربعين عاماً. ولا يوجد أي مبرر لوجود قواعد عسكرية خارجة على سلطة الدولة اللبنانية وتابعة لسورية أو غيرها. وهناك موضوع السلاح داخل المخيمات. وفي هذا السياق أرى أن لموضوع الأمن والسيادة خصوصية في الحالة اللبنانية. وهذه الخصوصية مرتبطة بخصوصية الوضع اللبناني في إطار نظامه الإقليمي. يعني، باختصار شديد، لو كان هناك دولة سلطوية في لبنان لكانت مسألة السيادة والأمن مسألة غير معروضة على النقاش كما هي الحال في دول الجوار، التي تنتشر فيها مخيمات فلسطينية مثل الأردن وسورية. إذاً هناك معضلة، وهناك مأزق تاريخي يواجه لبنان، وواجه لبنان في السابق، هو: كيف يمكن أن يكون هناك دولة قوية وقادرة تؤمن ما هو مطلوب منها في موضوع الأمن اللبناني والسيادة اللبنانية كأى دولة أخرى مع المحافظة على نظام سياسي ديمقراطي ومفتوح؟ هذه هي المعضلة التاريخية التي واجهت لبنان في السابق، وتحديداً بعد حرب 1967، وطبعاً خلال أعوام الحرب الأهلية. النظام اللبناني المفتوح والديمقراطي والتعددي هو نظام معد للاستهلاك اللبناني كي يكون هناك علاقة عيش مشترك بين اللبنانيين. لكن هذا النظام الذي يؤمن الحريات معروض للتدخل الخارجي، لأنه يتفاعل مع نظام إقليمي مختلف عنه جذرياً. وقد دفعنا ثمناً كبيراً بسبب هذا الوضع الخاص. واليوم لا نزال في وضع صعب، والخيارات أمام لبنان واللبنانيين خيارات صعبة جداً. كيف يمكن أن نؤمن الحريات في لبنان والانفتاح والديمقراطية، ونحصر لبنان في مواجهة التدخلات الخارجية وفي مواجهة أي أطراف مسلحة أو أي تحد للسيادة اللبنانية، سواء من الداخل أو من الخارج؟ إنها معضلة قديمة ومستمرة. لكن فيما يخص السلاح الفلسطيني تحديداً نحن نتكلم على مراحل متعددة، أو على حقبات متعددة. في حقبة ما قبل سنة 1975، أي ما قبل اندلاع الحرب، كان هناك صدام كبير بين الدولة والثورة، وكانت الميليشيات اللبنانية مسيطرة على الوضع، والدولة لم تكن قادرة على القيام بمهامها الطبيعية في مسألة الأمن والسيادة. أما في مرحلة ما بعد الحرب، فالقرار لم يكن للبنان. وعندما تم نزع سلاح الميليشيات في لبنان واتخذ القرار بدخول الجيش اللبناني المخيمات، لم يحدث هذا الأمر. وعملياً لم تكن مسألة الأمن والسيادة في لبنان خلال مرحلة ما بعد الحرب من اختصاص الدولة اللبنانية، وإنما من اختصاص دولة أخرى، وبالتحديد في موضوع الأمن والسلاح. بعد سنة 2005 وخروج الجيش السوري من لبنان، وبعد محاولة إعادة بناء الحياة السياسية فيه، تألفت "لجنة الحوار اللبنانية - الفلسطينية". أي أن تأليف هذه اللجنة كان من تداعيات الوضع الجديد. اليوم نحن في مرحلة جديدة على مستوى النزاع العربي - الإسرائيلي الذي يختلف اليوم بطبيعته وتفصيلاته وحركته عما كان عليه خلال مرحلة المفاوضات العربية - الإسرائيلية التي أدت إلى اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية في فلسطين، ويختلف أيضاً عن المراحل السابقة. المفارقة أن الحرب الباردة انتهت وبدأت مفاوضات عربية - إسرائيلية وظهرت سلطة جديدة في فلسطين، علاوة على متغيرات كبيرة على المستوى الإقليمي والدولي، بينما لا نزال في لبنان على ما نحن عليه في موضوع السلاح الفلسطيني. ليس هناك اليوم مرر إطلاقاً لوجود سلاح داخل المخيمات بحجة تحرير فلسطين. إن مركز النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي صار اليوم في فلسطين. وعملياً منذ سنة 1969 حتى سنة 2000 عندما انسحبت إسرائيل من لبنان، لم يتم تحرير أي شبر من أرض فلسطين. وبهذا المعنى فليس هناك من حجة لوجود سلاح فلسطيني في المخيمات. أما ذريعة الأمن داخل المخيمات فمن غير المسموح به تجزئة الأمن بين أمن لبناني وأمن فلسطيني. وهذا الفصل غير

ممكن، لأن هناك خطراً جدياً على الفلسطينيين أنفسهم. والخطر لا يكمن في تحويل المخيمات الفلسطينية إلى حاضنة للإرهاب على طريقة "فتح الإسلام"، رغماً عن إرادة معظم الفلسطينيين، وإنما يكمن في أن النزاع في المنطقة انتقل من كونه قضية "تحرير" ليصبح قضية "أرض الإسلام" التي يجب تحريرها من الكافرين. وهذا يعني أننا دخلنا في نمط آخر مختلف تماماً عما كان الوضع عليه في السابق. ونحن أمام مشكلة تختلف جذرياً عن المرحلة السابقة، وهذا خطر كبير على لبنان وعلى القضية الفلسطينية معاً. وهذه التحولات كلها تفرض علينا النظر بصورة مختلفة إلى مصلحة لبنان وإلى مصلحة الفلسطينيين في لبنان. وهذا هو المدخل الصالح لولوج الموضوع الاجتماعي والموضوع الإنساني كي نحرز تقدماً فيهما، وكي يتم بناؤهما على أسس واضحة. الآن يمكننا أن نعالج الأمر جزئياً، فننتقل إلى اتفاق اليوم لكن تتدهور الأمور إلى عدم الاتفاق بعد شهرين. نحن نريد اتفاقاً دائماً ومستقراً وواضحاً للطرفين. وبهذا الوضع الأمني من المحال إحراز أي تقدم فعلي في الموضوع الإنساني والموضوع الاجتماعي في ظل التحديات الأمنية الكبيرة التي نواجهها.

الإسلام السياسي والمجموعات المسلحة

■ يحكى كثيراً عن السلاح الفلسطيني في المخيمات، وعن المجموعات المسلحة مثل "عصبة الأنصار" وغيرها. هل يمكن معرفة من هي هذه المجموعات ومن يدعمها وأين قرارها وكيف تعمل؟

رضوان السيد: الإسلام السياسي لا علاقة له أساساً بفلسطين. هذه الحركات الإسلامية الجديدة تريد جرف الدولة الوطنية وإقامة دولة إسلامية وتطبيق الشريعة. وهذه الحركات التي بدأت تطور نظرية الدولة الإسلامية في الستينيات والسبعينيات تحولت في الثمانينيات إلى حركات مقاتلة عندما استخدمها الأميركيون في أفغانستان؛ أي أنها اكتسبت تجربة قتالية وما عادت تلوك نظرياتها فيما يتعلق بالجهاد وإقامة دولة على أساس الجهاد. الأصولية الشيعية استطاعت الاستيلاء على الدولة الوطنية في إيران، بينما الأصولية السنية لم تستطع جرف الدولة الوطنية العربية. ولذلك فإن الأصولية السنية مستميتة ومتعطشة إلى أي قطعة من الأرض لإنشاء دار الإسلام عليها أو البدء منها. وهذا هو معنى تصادم "حماس" في غزة مع "فتح". في التسعينيات أثر التيار الرئيسي في تلك الحركات الوصول إلى السلطة عبر الأليات المتعارف عليها، فيكسب ثقة الجمهور ولا يجري له ما جرى في الجزائر، أي الانجراف نحو الحرب الأهلية. أما التيار الآخر الجهادي فقد اختار السعي بالجهاد لإقامة الخلافة الإسلامية العالمية كما يقول أسامة بن لادن. وهؤلاء تنبهوا لجانزية فلسطين في الوعي الشعبي العربي. وهذه القضية لم تكن موجودة في الوعي الجهادي الإسلامي سابقاً، بدليل أن فلسطين جاءت في المرتبة الثالثة في أثناء التحقيق مع قاتل الرئيس أنور السادات، خالد الإسلامبولي؛ فالسادات في نظره يشرب الويسكي ويدخن الغليون ويخرج على الشريعة، ثم إن زوجته جيهان تتدخل في قانون الأحوال الشخصية ولا تغطي رأسها، وأخيراً توقيع الصلح مع إسرائيل. أنا التقيت عبد الله عزام، الذي يسمونه أبو الجهاد الأفغاني، في أوائل سنة 1988 على الأرجح في مسجد جامعة صنعاء، وكان يستحث اليمنيين على الانضمام إلى أرض الجهاد الوحيدة في العالم التي هي أفغانستان. فسألته، مستنداً إلى أن طلابي في جامعة صنعاء كانوا فكراً إلى جانبي: وماذا عن فلسطين؟ قال: تريدني أن أقاتل مع الشيوعي عرفات في فلسطين! حتى عرفات، في نظره، كان شيوعياً. المهم أن المجموعات الجهادية انتهت في التسعينيات، ولا سيما بعد أوسلو، إلى أنها تستطيع الآن أن تفتح ملفاً جديداً فتحصل على شعبية من جهة، ويكون له أبعاد دينية مهمة من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس تحولت "حماس" إلى حركة جهادية أحرقت المراحل. أما المساكين من القوميين الفلسطينيين والوطنيين الفلسطينيين الذين يقاتلون منذ سنة 1965، فقد جاءت "حماس" لتصبح، خلال ثلاثة أعوام أو أربعة، هي المنظمة المجاهدة الوحيدة، ويصبح الآخرون خونة وضد الإسلام. هذه هي المرحلة الأولى، أي مرحلة التسعينيات، التي فتح الملف الإسلامي الجهادي خلالها صفحةً لفلسطين، وانتشرت حركته بأسماء وعناوين واضحة مثل الجهاد الإسلامي و"حماس"، وبأسماء أخرى غير واضحة. ومثلما استقطبت "القاعدة" أناساً من جميع الجنسيات وليس من الخليج أو من السلفيين فقط، استقطبت الحركات الإسلامية أفراداً من جميع الجنسيات أيضاً. نحن الآن في مرحلة جديدة من هذا الملف الإسلامي الذي دخل على القضية الفلسطينية في مطلع التسعينيات دخولاً جدياً؛ ليس دخول الشيوخ وخطب المنابر وما شابه، وإنما الدخول القتالي. وحظي هذا الدخول، كما حظي جهاده الأول ضد الولايات المتحدة، بشعبية كبرى في صفوف العرب والمسلمين، ونال النجاح

في فلسطين، بدليل نتائج الانتخابات التي جرت سنة 2006 وفازت فيها حركة "حماس". نحن الآن في مرحلة جديدة نتيجة اشتداد الصراع في المنطقة بين الأميركيين والإيرانيين بعد مهادنة استمرت أربعة أعوام أو خمسة. لكن، في سنة 2005 عاد الاشتباك، واستطاعت إيران تثمير الملف الفلسطيني، فهي التي دعمت منظمة الجهاد الإسلامي في فلسطين منذ الثمانينيات..

■ حركة الجهاد الإسلامي ليست صنيعة إيرانية. هي تجربة فلسطينية بالكامل، وإن تأثرت بـ "الثورة الإيرانية" وأفكارها في مواجهة الغرب وإسرائيل.

رضوان السيد: أنا قلت هذا عرضاً. قلت إن إيران ثمرت الملف الفلسطيني، وفي فلسطين بالذات. الآن مع اشتداد الصراع الإقليمي دخلنا مرحلة جديدة في الملف الإسلامي. هؤلاء الإسلاميون يعملون، في الأصل، لمصلحة أفكارهم، ويقاثلون لمصلحة أفكارهم، ويدخلون الديار التي يريدونها مثلما دخلوا العراق. دخلت "القاعدة" العراق لمصلحة أفكارها. والأمر نفسه وقع في أفغانستان وفي أوروبا. هؤلاء أعرضوا عن فلسطين فيما عدا خطب المنابر ثلاثين عاماً، ثم دخلوها في النصف الأول من التسعينيات دخولاً عنيفاً. ولا يستطيع أحد أن يجزم أنهم دخلوا لمصلحة أحد، وإنما لمصلحة أفكارهم ومشروعهم. وما يحدث الآن، بل منذ ثلاثة أعوام أو أربعة، أن الإسلاميين هؤلاء باتوا جزءاً بل أداة في الصراعات الإقليمية والصراعات الدولية كما كانوا في بداية جهاديتهم في الثمانينيات. أي أن بن لادن خطأ خطوة كبرى حين أقام جهاداً مستقلاً لا يمكن نسبته إلى أي نظام ولا إلى أي وضع دولي. أما الإسلاميون الفلسطينيون فهم انضموا إلى الجهاد حينما بدأ العرب يتراجعون، لأنهم أرادوا تغيير هوية الصراع بشأن فلسطين من صراع بين العرب والإسرائيليين، أو من صراع فلسطيني - إسرائيلي إلى صراع إسلامي - صهيوني، وإلى صراع إسلامي - إسرائيلي - أميركي. وما يحدث في العراق ويحدث في جهات أخرى من العالم العربي ومن العالم الإسلامي هو صراع إقليمي ودولي بشأن ما يسمى منطقة الشرق الأوسط. وهذا الصراع يستخدم جزئياً هذه الحركات الجهادية الإسلامية أفراداً وجماعات وتسليحاً وتنظيماً. وأنا أعتبر ما جرى في نهر البارد، وما يمكن أن يجري في مخيم عين الحلوة، جزءاً من هذا الصراع الإقليمي، وعلاقته بفلسطين ليست علاقة قوية وإنما ضعيفة. وكما أن الأميركيين في العراق يستخدمون الآن جزءاً من الإسلام المسلح في القتال حتى ضد القاعدة، كذلك هناك أنظمة عربية، علاوة على إيران، تريد الإسلام الجهادي إذا أمكن ضد الولايات المتحدة وضد إسرائيل. وهناك أنظمة لا نعرف دورها، وبعضها يريد اتقاء الشر، والبعض الآخر يحاول استجلاب النفع.

■ هل تندرج المملكة العربية السعودية في سياق هذه الوظيفة الاستخدامية؟

رضوان السيد: لا. لا نعرف أن السعودية استخدمت الأصوليين الجهاديين المسلمين أداة في أي صراع حتى الآن. أنا لا أقول إن ذلك مستحيل التصور، لكن الواقع منذ أكثر من عقد أن هذه الجهادية موجهة بشكل رئيسي ضد السعودية. فكيف ستستخدمها المملكة؟ لدينا مجموعة من الشبان اللبنانيين والفلسطينيين يمتلكون هذه العقلية الجهادية. إنهم عدة آلاف من الفلسطينيين وعدة آلاف من اللبنانيين، وقد يستقربون يمينيين أو سعوديين، إلخ، وبعضهم موزع في حركات، وبعضهم بلا منظمات. أما الذي ينظم ويسلح ويقرر التفجير هنا وعدم التفجير هناك، فليس هم وليس قيادتهم الوهمية المسماة "القاعدة"، وإنما أنظمة عربية وإسلامية وأميريكيون وجهات أخرى.

■ نفهم من ذلك أن السلاح الموجود في المخيمات الفلسطينية، وخصوصاً في مخيم عين الحلوة، ليس سلاحاً فلسطينياً فحسب، بل يوجد إلى جانبه أيضاً سلاح آخر خطر جداً على الدولة اللبنانية وعلى القضية الفلسطينية.

رضوان السيد: هناك نوعان من السلاح وشذمة فلسطينية، مثل الشذمة اللبنانية، ناجمة عن ضعف منظمة التحرير الفلسطينية وانقسام الساحة الفلسطينية بين المنظمة و"حماس". هناك، إذاً، المنظمات المنضوية في إطار منظمة التحرير وهي منظمات مسلحة لكنها تتجه إلى الضعف والتراجع. وهناك التنظيمات التي جاهدت سورية طوال عشرين عاماً لتقويتها، وقامت بتسليح اثنتين أو ثلاث منها. الأمر الجديد الذي ظهر، والذي لا نستطيع أن ننسبه إلى سورية أو إلى غيرها، هو هذا الملف الإسلامي وهذه المنظمات الإسلامية.

السلاح الفلسطيني والقرار 1559

سليمان تقي الدين: سأشير إلى ثلاث خصوصيات في العلاقة بين الملف الفلسطيني والمسألة اللبنانية. الخصوصية الأولى هي أن الفلسطينيين في لبنان لم يعاملوا كما عوملوا في باقي الدول العربية. فالحقوق المدنية للفلسطينيين في لبنان كانت واحدة من أهم المشكلات التي ساهمت، ولا تزال، في خلق بيئات مناهضة للاستقرار والسلم والنظام والدولة. الخصوصية الثانية هي ضعف الدولة اللبنانية، أي ضعفها بالمعنى الأمني، وضعفها بالمعنى السلطوي والقمعي الذي ما كان موجوداً في دول عربية أخرى. وفي هذا السياق جرى التعامل مع الفلسطينيين بصفتهم معتقلين في معسكرات كبيرة، وما زالت هذه الظاهرة موجودة. وهذا ما يفسر جزءاً من العنف الذي ظهر في الحرب الأهلية. العنف الفلسطيني - اللبناني في الحرب الأهلية له علاقة أكيدة بهذه البيئة التي عاش فيها الفلسطيني في حالة عدا مع محيطه. الخصوصية الثالثة هي الأخطر، أي غياب علاقة الود الناجمة عن عدم شرعية النظام من وجهة نظر الفلسطيني. فالفلسطيني ينظر إلى الدولة اللبنانية كعدو بالمعنى السياسي والأيدولوجي، وحتى الطائفي. ما زالت اللاشريعة تأخذ أبعاداً أخرى نتيجة تبدل صفة الدولة والتبدل في الوضع الفلسطيني. إن هذه الخصائص الثلاث تجعل معالجة الملف الفلسطيني صعبة جداً، وأنا لا أبني أي تفاؤل بإمكان حل هذه الملفات بسهولة. باختصار: لدينا ثلاث مشكلات حقيقية. الأولى هي الحقوق المدنية التي يساهم غيابها في خلق بيئات مناهضة لمشروع الدولة في لبنان. فقد كانت الدولة في السابق غير شرعية في نظر الفلسطينيين لأنها دولة مهادنة لإسرائيل، وليست مناضلة ضد إسرائيل، وهي لا تساعدهم ولا تقف معهم ولا تحميهم من إسرائيل.

نعود إلى الملف الإسلامي السياسي، هذه المخيمات كانت معتقلات جماعية غير قادرة على المشاركة في النضال ضد إسرائيل. تخيل فلسطينياً يقف في مخيم عين الحلوة وهو ينظر إلى فلسطين على بعد عدة كيلومترات ولا يستطيع أن يمارس أي عمل نضالي لاستعادة حقوقه. وهو، في الوقت نفسه، ممنوع عليه أن يمارس إنسانيته وحقوقه الاجتماعية والإنسانية بهذا المعنى تصبح المخيمات أفضل البيئات لنشوء المناخات الإسلامية والأيدولوجية. صحيح أن السلاح في المخيمات هو سلاح بيد فلسطينيين بشكل رئيسي أو أتباعهم أو مجموعاتهم، لكنه جزء من مناخ محيطهم. إن ظاهرة "فتح الإسلام"، مثلاً، لها تفرعات في المدن اللبنانية وليس في المخيم وحده. وظاهرة عنجر والضنية تتواصل، بدورها، مع هذا المناخ. ثم إن المجموعات الجهادية متعددة، مثل "فتح الإسلام" و"أنصار الإسلام" و"جند الشام" و"عصبة الأنصار"، وهذه كلها مجموعات موجودة فضلاً عن تيارين رئيسيين هما "الجهاد الإسلامي" و"حماس". إذاً المناخ العام يتطلع إلى محيطه بنظرة لاشوعية، ولا يعترف بمنظومة الشرعية السياسية المحيطة به، وهو في صدام معها. الآن يطرح موضوع السلاح. ولا شك في أن السلاح في المخيمات توقف عن أن يكون له صلة بتحرير فلسطين، لكن هذه الجماعات الأيدولوجية الجديدة ترى أن فلسطين لا يمكن تحريرها من فلسطين، وإنما يجب قلب النظام العالمي حتى الوصول إلى أهدافها. وفي هذه الحال لا أستطيع أن أقول لها إن سلاحك ما عاد يحرق فلسطين، فلهذا السلاح شرعية في نظرها. عندما اجتاحت إسرائيل لبنان سنة 1982 كانت الدولة على أبواب إلغاء اتفاقية القاهرة. عملياً دخلت إسرائيل لبنان وألغت منظمة التحرير، وأسقطت اتفاقية القاهرة. إن دخول إسرائيل بيروت، ومجزرة صبرا وشاتيلا، أعادا إحياء فكرة السلاح الفلسطيني في المخيمات ورسخاها، ولا سيما أن الدولة اللبنانية عاجزة عن حماية الفلسطينيين. أما حرب تموز/يوليو 2006 فقد أعادت تزكية السلاح الفلسطيني، لأن إسرائيل شنت حرباً على لبنان، وهي تتحضر لحرب أخرى على المنطقة. إننا، إذاً، أمام دولة لبنانية لم تستكمل بنيتها العسكرية الدفاعية الوطنية، ولا تمتلك استراتيجية دفاع وطني، وهناك سلاح فلسطيني وغير فلسطيني في لبنان خارج الشرعية اللبنانية. وفي هذه الحال يصبح حل هذه المشكلات متعزراً بالطريقة التبسيطية التي تفترضها الدولة اللبنانية. إذاً، إذا كانت الدولة ترغب في نزع سلاح المقاومة وسلاح الفلسطينيين في لبنان، عليها أن تبني استراتيجية دفاع وطني تضمن القضية الوطنية للبنانيين وتوفر حماية للفلسطينيين. وأعتقد أننا ناهبون إلى تعقيدات أكبر في هذا الموضوع، كما أعتقد أن ما يجري في مخيم نهر البارد يشي بموضوعين: الأول له علاقة بتجريد المخيمات من السلاح، وهو جزء من القرار 1559 ومدرج في جدول أعمال الدولة الغربية، وهذا أمر لا يمكن التوصل إليه إلا في مناخ إقليمي له علاقة بالحل مع إسرائيل. والجانب الثاني له علاقة بالأصولية الجديدة التي تعيد تشكيل مناخ الصراع الحالي في المنطقة.

المخيمات وفتح الإسلام

كمال ناجي: بعد الاجتياح الإسرائيلي جرت، كما هو معروف، مجزرة صبرا وشاتيلا، ثم وقعت حرب المخيمات في سنة 1985. ربما كان ذلك من جملة الأسباب التي دفعت الفلسطينيين في المخيمات إلى إعادة البحث عن سلاح لحمايتهم في تلك الفترة. وتدفق بعض المقاتلين الفلسطينيين إلى المخيمات التي كانت حركة أمل تقصفها طوال ثلاثة أعوام. وقد امتدت هذه الفترة حتى قرر الجيش اللبناني في سنة 1991 الانتشار في محيط المخيمات، في شرق صيدا. أريد أن أصحح للدكتور فريد الخازن أن الجيش لم يكن لديه في سنة 1991 قرار سياسي بدخول المخيمات. كان لديه قرار بالانتشار في محيط كل من مخيم عين الحلوة ومخيمات صور.

فريد الخازن: منع الجيش من تنفيذ هذه المهمة لأسباب معروفة.

كمال ناجي: أنا كنت، في تلك الفترة، عضواً في القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وكنت عضواً في الوفد السياسي المفاوضات مع اللجنة الوزارية اللبنانية التي كان الوزير محسن دلول عضواً فيها، ثم جاء بدلاً منه شوقي فاخوري وعبد الله الأمين. وكنت رئيس الوفد العسكري والأمني الذيفاوض الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية اللبنانية برئاسة اللواء نبيل فرحات. وأنا الذي أشرفت على تسليم السلاح الثقيل والمتوسط في المخيمات. وأنا الذيفاوضت الجيش بشأن خريطة انتشاره في محيط المخيمات. وبهذه الصفة أعرف أن الجيش لم يكن لديه أي قرار بدخول المخيمات. وهذا ما أعلمنا به رسمياً. وكان العماد إميل لحود، قائد الجيش آنذاك، موجوداً في الغرفة المجاورة في أثناء المفاوضات في ثكنة محمد زغيب في صيدا. في تلك المفاوضات وافق الرئيس ياسر عرفات على تسليم السلاح الثقيل والمتوسط للجيش اللبناني، وصدرت تعليماته إلينا بتسليم هذا السلاح. وأعدنا ورقة فلسطينية شاركت في صوغها فصائل منظمة التحرير والفصائل العشرة وألفنا وفداً موحداً، الحكومة تدرعت في ذلك الوقت بانقساماتنا. المهم، وحدنا الورقة ووجدنا الوفد وسلمنا الورقة التي تتضمن الحقوق المدنية الفلسطينية إلى الحكومة، ولم يتم الرد عليها حتى اليوم. واستطراداً في موضوع السلاح الفلسطيني أنا شخصياً قدمت للوفد الوزاري ما يلي: نحن نريد تجميع المقاتلين الفلسطينيين في ثكنات أو في ثكنة واحدة بإشراف الجيش اللبناني. وفي تلك الأثناء أنشئت غرفة عمليات مشتركة للمقاومة ضد إسرائيل فيها حزب الله وحركة أمل والجيش اللبناني ومدنوب سوري. وطلبت في ذلك الوقت أن يمارس الفلسطينيون حق المقاومة من خلال هذه الغرفة وبإشرافها وبالتنسيق مع الأطراف الأخرى. وكذلك طالبت الحكومة بالموافقة على تشكيل جهاز ارتباط لبناني - فلسطيني يشرف على أمن المخيمات وعلى القضايا المطلوبة والمعيشية التي يمكن أن تتولاها اللجان الشعبية في المخيمات مع الجهات ذات الاختصاص في الحكومة اللبنانية، على أن يتولى الجانب الأمني "الكفاح المسلح"، وهو نوع من الشرطة موجودة في المخيمات، بالتنسيق مع الدولة اللبنانية. حتى إنني عرضت أكثر من ذلك؛ عرضت أن يكون للدرك اللبناني مخفر داخل المخيم تأكيداً لاحترامنا السيادة اللبنانية. وقد ذهب عبد الله الأمين إلى دمشق وقابل حكمت الشهابي، وذهب المرحوم شوقي فاخوري إلى الرئيس الياس الهراوي. وجاءني أولاً الوزير عبد الله الأمين فاجتمعنا في عبرا في بيت أحد مسؤولي حزب البعث، وبلغني أن اللواء حكمت الشهابي يقول إن من غير الممكن وجود حركة "فتح" في جهاز التنسيق، ولن يكون هناك جهاز ارتباط فلسطيني - لبناني. أمّا عن تجميع المقاتلين الفلسطينيين في ثكنات بإشراف الجيش اللبناني فمسموح بمركز تجمع لمدة شهر في البقاع بإشراف الجيش السوري، أي معسكر ترانزيت. خلال هذا الشهر تتوزعون على البلاد التي أتيت منها. وسألت الوزير عبد الله الأمين: وماذا عن أبناء المخيمات الموجودين أصلاً في شرق صيدا التي سنخليها ونسلمها للجيش؟ قال لي: "كلهم بره". قلت له: "لا. مخيماتنا أرحم علينا من هذه الثكنات." أمّا غرفة العمليات المشتركة فهي مقفلة على المنظمات التي ذكرت آنفاً. وفيما يتعلق بالحقوق المدنية فلم يرد علينا حتى تأليف حكومة الرئيس فؤاد السنيورة. ثم جاء الجيش اللبناني وانتشر في محيط المخيمات وفقاً لخريطة تفاوضنا بشأنها وتم الاتفاق على المواقع التي سيتموضع الجيش فيها. وسلمنا الجيش السلاح الثقيل والمتوسط، أمّا السلاح الخفيف، كما هو معروف، فإن الدولة اللبنانية لم تتخذ قراراً بجمعه من جميع أنحاء لبنان، لبنانيين وفلسطينيين، لاستحالة تنفيذ ذلك. لكنها اتخذت قراراً بعدم الظهور المسلح بالسلاح الخفيف. هنا تميزت المخيمات قليلاً من الجوار اللبناني؛ فقد بقي السلاح الخفيف ظاهراً في شوارع المخيمات بعكس ما هو الحال في المناطق اللبنانية الأخرى. وفي سنة 1993 جرى توقيع اتفاق

أوسلو، وكان هناك مرجعية أمنية وأجهزة أمنية فلسطينية مسؤولة عن أمن المخيمات، وكانت تراقب النشاط السياسي والأمني في المخيمات. لكن، في سنة 1993 بعد اتفاق أوسلو انقسمت المرجعية الفلسطينية وتشرذمت الفصائل وصار هناك مجموعة الفصائل العشر، وفصائل منظمة التحرير، وما عاد هناك مرجعية واحدة. كذلك انقسمت اللجان الشعبية والأجهزة الأمنية، وأضحت المخيمات بلا مرجعية. في هذا المناخ ظهرت مجموعات زواريب في مخيم عين الحلوة وبعض المخيمات الأخرى، وادعت أن لها طابعاً إسلامياً، وهذه المجموعات بدأ بعض الأجهزة اللبنانية والإقليمية يتعامل معها في ذلك الوقت، وكان الهدف تهميش مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية في المخيمات وإضعافها. وأكثر من ذلك راح بعض المطلوبين يتسلل إلى المخيمات، وجرى تضخيم ظاهرة الخطر الأمني للمخيمات وتصويرها على أنها جزر أمنية. وساهم في هذه الحملة جهات رسمية لبنانية وغير لبنانية ما برحت تروج أن المخيمات باتت مأوى للإرهابيين والمطلوبين، وكأن المطلوب تضخيم هذا الملف للتفاوض في شأنه لاحقاً مع جهات دولية. ومنعنا من تطوير مرجعية فلسطينية تضبط هذا الوضع. وتعرضنا للاغتيالات ولحروب داخل المخيمات كانت تنظمها جهات إقليمية ضدنا كمنظمة التحرير، وحركة "فتح" تحديداً.

■ كانت مجموعة صبري البنا (أبو نضال) رأس الحربة في هذا المجال.

كمال ناجي: نعم "المجلس الثوري" كان الجهة الأساسية المكلفة محاولات الاغتيال ضدنا، ولم ينح منها أحد. وأنا كنت الوحيد الذي نجا من محاولات الاغتيال على أيدي "المجلس الثوري" وغير "المجلس الثوري". استمر الوضع في المخيمات على هذا النحو من الانقسام وانعدام المرجعية وتدخل الأجهزة الأمنية وتهتك الأمن الاجتماعي في المخيمات حتى تفشت الدعارة والمخدرات في بعض الأوساط. لنأت الآن إلى المجموعات الإسلامية مثل "فتح الإسلام" مثلاً. "فتح الإسلام" كانت مجرد مجموعة في حي الصفصاف في عين الحلوة فقط لا غير. وأعضاء هذه المجموعة أقارب ومن عائلة واحدة تقريباً هي عائلة شريدي. لاحقاً أصبح لهذه المجموعة اسم هو "عصابة الأنصار". أنا أعرفهم منذ التأسيس، وأعرفهم شخصاً شخصاً حتى الآن. كانوا مجرد مجموعة صغيرة في زاروب. وفي سياق تضخيم قدرة هذه المجموعات راحت الأموال تتدفق عليها من الخارج. وأريد أن أنبه على أن ثمة في المحيط اللبناني المجاور من يتماهى مع مثل هذه المجموعات في الأفكار، وساعد كثيراً في تمدد هذه الحالات إلى خارج المخيمات، وصار بعضها يغذي بعضها الآخر، ويشكل لها سداً عسكرياً وأمنياً، ولا سيما عندما كانوا يفتعلون المشكلات مع "فتح" أو مع غير "فتح" في المخيمات. وقد تطور الأمر إلى نوع من بنية تحتية مثل أمكنة الإيواء للمطلوبين منهم. وهذا الوضع تهادى كثيراً إلى أن وصلنا إلى ظهور مجموعات أخرى تمحورت حول بعض المشايخ وأتباعهم ومريديهم. وعندما أطلت علينا ظاهرة "فتح الإسلام" تسببت لأول مرة منذ سنة 1948 بتدمير المخيم بكامله، وهو ربما من أكثر مخيمات لبنان ازدهاراً لأنه سوق تجارية، ومن أكثر المخيمات اندماجاً في محيطه اللبناني. وأنا أعتقد أن "فتح الإسلام" هي إحدى مجموعات القاعدة، لكن إدارتها ليست للقاعدة، بل إنها تنفذ برنامجاً يندرج في إطار اشتباك الاستراتيجيات الإقليمية والدولية في منطقتنا الآن. وقد علمت أن أحد الشبان السعوديين الموجودين في حركة "فتح الإسلام" اكتشف أن لا وجود في مخيم نهر البارد لليهود والكفار والأميركيين. فسأل شاكر العبيسي عن هذا الأمر فأجابته: نحن نقاتل الكفار. ولما لم يقتنع بهذا الجواب طلب مرجعاً أعلى من العبيسي كي يأتي إلى لبنان ليفتي له في هذه المسألة، أو يغادر لبنان إلى العراق ليقاوم هناك. وجاء مفتي هذه الجماعة إلى المخيم، وعندما وجد شاكر العبيسي أن الأمور تتجه في النقاش إلى عكس ما يريد استدعى شخصاً آخر وقال له: قل لهذا المفتي أن يذهب قبل أن أقطع رأسه. أنا الذي يعطي التعليمات بلا اجتهاد وبلا فتوى. وعندما غادر الرجل اعتقله الجيش على الحاجز وهو موجود لدى الدولة، وهذه الرواية موجودة ضمن الاعترافات. وهذا يدل على أن "فتح الإسلام" منظمة من منظمات القاعدة، لكن إدارتها ليست للقاعدة. أي عندما اختلف المسلح السعودي مع شاكر العبيسي طرد هو والمفتي الذي استقدمه. إن "فتح الإسلام" إحدى مجموعات القاعدة، لكن برنامجها أسفر عن تدمير المخيم وعن خسائر فادحة للجيش اللبناني.

■ هل يوجد لبنانيون كثر في هذه المجموعة؟

كمال ناجي: هناك نسبة عالية من اللبنانيين، وهؤلاء قتل منهم كثيرون وجرحوا وأسروا لدى الدولة. نعم، هناك نسبة كبيرة من اللبنانيين ومعظمهم من الشمال، والباقيون من الخليج العربي. الفلسطينيون أقل من عشرة من مجموع 300 مقاتل، أحدهم شاعر العبيسي. والغرابية هو ظهور حالة تعبئة داخل الجيش اللبناني وداخل الجمهور اللبناني، وخصوصاً في منطقة الشمال، ضد الفلسطيني. وربما كانت هذه التعبئة أحد الأهداف التي توخاها من أرسل "فتح الإسلام" إلى نهر البارد واختار لها اسم "فتح" واسم "الإسلام". هذه المسألة تستدعي التنبيه الشديد ومعالجة ميدانية ومنظمة. أما من المسؤول عن دخول "فتح الإسلام" المخيمات فهو الدولة اللبنانية والفصائل الفلسطينية معاً. لأن هؤلاء المقاتلين قبل أن يصلوا إلى المخيم عبروا الأراضي اللبنانية، وكان وصولهم عبر المطار أم عبر الأراضي البرية. الدولة اللبنانية هي المسؤولة. وحالة الانقسام الفلسطيني في المخيمات وانعدام المرجعية مكنت "فتح الإسلام" من التوطن والسيطرة في مخيم نهر البارد. وعلى الدولة اللبنانية واجب التوعية بأن العدو هو "فتح الإسلام" ومن أرسلها وليس الفلسطيني الذي يتعرض للإذلال وللمعاملة المشينة لأنه فلسطيني. وهذه الممارسات تستدعي مزيداً من الفلسطينيين ضد الجيش اللبناني على قاعدة الفعل وردة الفعل.

خليل مكاي: ما ورد الآن صحيح. وهناك نوع من العداء للفلسطينيين ظهر نتيجة الخسائر الفادحة التي تكبدها الجنود وهم من سكان الشمال اللبناني. ونحن قمنا بحملة توعية في الصحافة والتلفزيون والإذاعات، ووزعنا منشورات، وأصدرنا posters وزعناها في جميع المخيمات الفلسطينية وليس في مخيم نهر البارد أو البداوي فقط. وهذه المنشورات تقول إننا شركاء في المسؤولية، وإن ما يحدث في نهر البارد هو ضد الفلسطينيين وضد اللبنانيين، وهذه المعركة نخوضها معاً. وفي المرحلة المقبلة عندما نتمكن من إعادة بناء نهر البارد، سنقوم بإعادة إعمار الجوار اللبناني أيضاً كي لا يشعر هذا الجوار بأننا ساعدنا الفلسطينيين وتركناهم. وجميع هذه العوامل مأخوذة في الحساب في المخطط الذي وضعته الحكومة اللبنانية.

التوطين والأمن الذاتي

كمال ناجي: نعم، نحن نقدّر الجهود التي تبذلونها، ولا سيما أنتم بالتحديد. لكنني أعتقد أن على القوى الحزبية ذات التمثيل الجماهيري أن تقوم بتوعية الناس في هذه المسألة، والقول لهم من الذي قتل أبناءهم ومن الذي قتل الفلسطينيين معهم. لأن الفلسطيني دمر تدميراً كاملاً، وهو ضحية مثله مثل اللبناني. وأود أن أضيف أن حكومة الرئيس فؤاد السنيورة كانت أول حكومة لبنانية تقارب موضوع الوجود الفلسطيني في لبنان مقارنة شاملة، وهي كانت أول حكومة تضع برامج عمل وصيغاً عملية وتؤلف لجنة حكومية برئاسة السفير مكاي. مع ذلك أود أن أنبه على قصة التوطين. يجب أن تتوقف القوى السياسية اللبنانية عن التلهي بهذا الموضوع لأن المسألة تحولت إلى عنصرية ضد الفلسطينيين. فعندما يجمع اللبنانيون على رفض التوطين، فلا أظن أن أحداً يستطيع أن يفرض التوطين على اللبنانيين.

خليل مكاي: التوطين يُستعمل لأغراض سياسية لا علاقة لها بجوهر الموضوع. ما هو التوطين؟ التوطين يعني إعطاء الفلسطينيين الجنسية اللبنانية. هذا هو التوطين. وهذا الأمر غير وارد إطلاقاً في الأوضاع الديموغرافية والسياسية الموجودة في لبنان. هناك إجماع إسلامي ومسيحي على رفض التوطين.

كمال ناجي: أما النقطة الأخرى في موضوع ما بعد نهر البارد فهي الكلام على عودة الفصائل المسلحة إلى المخيم، وأن مقولة الأمن الذاتي سقطت. لنضع هذه المسألة بين قوسين لأن الأمر يحتاج إلى تدقيق في كل كلمة. بصراحة ليس لدى الفلسطينيين رغبة في حمل السلاح لمجرد حمل السلاح. ومنذ سنة 1991 سلّمنا السلاح الثقيل والمتوسط، السلاح الخفيف أبقى لأنه لم يطلب منا أن نسلمه. الآن، يعيدنا موضوع الأمن الذاتي إلى ما اتفق عليه اللبنانيون على طاولة الحوار، أي منع السلاح خارج المخيمات وتنظيمه داخل المخيمات. هذه الصيغة التي أجمع اللبنانيون عليها تشكل أساساً للحوار الفلسطيني - اللبناني في المرحلة المقبلة؛ بمعنى أنه حتى بعد نهر البارد لا يجوز أن يتخذ أي طرف قراراً من جانب واحد في هذا الأمر، لأن من شأن ذلك الوقوع في مشكلات، لا مع منظمة التحرير وحدها فقط، بل أيضاً مع أطراف فلسطينية أخرى لها مرجعيات إقليمية. والخيار الأسلم لمعالجة هذا الأمر هو

الحوار مع منظمة التحرير وحركة "فتح". والغطاء الذي وفرته منظمة التحرير الفلسطينية للجيش اللبناني في موضوع نهر البارد، وأنتم تعلمون قيمة هذا الغطاء، سيبقى إلى جانب الدولة اللبنانية كذلك احترام السيادة اللبنانية والحرص على إبقاء المخيمات تحت السيادة اللبنانية. وهذا الأمر يحتاج، في المقابل، إلى مقاربة موضوعية يتم التفاهم عليها مع المرجعية الرسمية للشعب الفلسطيني، أي منظمة التحرير.

فريد الخازن: ماذا تستطيع أن تفعل منظمة التحرير في هذا الموضوع مع "حماس"، ومع الجهاد الإسلامي، ومع المنظمات الإسلامية المتطرفة، ومع المنظمات التابعة لسورية؟

كمال ناجي: عملياً على الأرض لا شيء. لكن المهم أن توجد صيغ رسمية. الجانب الفلسطيني سيذهب أولاً وأخيراً إلى التفاهم مع الجانب الفلسطيني الآخر. وإلى أن نصل إلى هذه المرحلة من المفيد الآن أن يكسب الطرف اللبناني الطرف الفلسطيني إلى جانبه. أنا أعرض عليك أن تكسب. وهذا يعني ألا تقرر أي شأن في الموضوع الفلسطيني بمعزل عن الجانب الفلسطيني، بل بالحوار.

خليل مكايي: نعم. ربما هناك بعض المشاعر العدائية تجاه الفلسطينيين جراء ما جرى في نهر البارد. ونحن نعمل، منذ عام ونصف عام، لتحضير الرأي العام اللبناني كي يتقبل المطالب المحقة التي يطالب بها الفلسطينيون في لبنان. كيف تريد أن أزيل شعور العداء ضد الفلسطينيين نتيجة ما جرى في نهر البارد، ثم تطلب من الدولة اللبنانية أن تتحاور مع الجانب الفلسطيني في موضوع السلاح وفي موضوع نهر البارد معاً بعد ما حدث في المخيم، وبعد ما سقط للجيش نحو 140 شهيداً؟ هل تعتقد أن الجيش اللبناني سيسمح للمسلحين الفلسطينيين بأن يدخلوا المخيم مجدداً؟ هذا أمر غير معقول.

كمال ناجي: أنا لم أتحدث عن السلاح في مخيم نهر البارد قط. تحدثت عن موضوع السلاح بمجمله، أي على أرضية ما اتفق اللبنانيون عليه قبل حرب تموز/يوليو 2006 على طاولة الحوار.

خليل مكايي: شرعنا السلاح مرفوضة. لن نشرعن السلاح. الرئيس محمود عباس نفسه أعلن سقوط المقاومة العسكرية من جدول أعمال منظمة التحرير الفلسطينية.

كمال ناجي: الفلسطينيون في لبنان لا يقولون إن سلاحهم مرصود لتحرير فلسطين، وإنما لتأمين أنفسهم ضد المخاطر الآتية من الآخرين، بما في ذلك الدولة اللبنانية التي اعتدت على أمنهم.

خليل مكايي: متى اعتدت الدولة على أمن الفلسطينيين وأين؟

كمال ناجي: هذا ما جرى تاريخياً. واليوم لا أحد يقول إن الكلاشينكوف في عين الحلوة هو لتحرير فلسطين.

خليل مكايي: عندما بدأنا الحوار مع الإخوة الفلسطينيين قلنا لهم لا مقايضة. لا تعتقدوا أننا نريد منحكم الحقوق المدنية لنتنزع السلاح منكم. لكن، مع الأسف، بعض الفصائل يريد أن يقايض هذا بذاك.

السلاح والحقوق المدنية: لا مقايضة

فريد الخازن: الملف الفلسطيني - اللبناني ملف مأزوم جداً، وهناك تراكمات كبيرة جداً وليس من المفاجئ اليوم أن نكتشف أن هناك حالة عدائية بين الطرفين. الخلاف لم يبدأ مع "فتح الإسلام". المشكلة هي المخيم الفلسطيني، والذي يتولى الأمن الفلسطيني أو المرجعية السياسية في المخيم الفلسطيني. إذا المسؤولية عما يجري في هذا المخيم أو في أي مخيم في لبنان فلسطينية بالدرجة الأولى. صحيح أن الدولة اللبنانية مقصرة في نواح عديدة، وفي المرحلة السابقة لم تستطع ممارسة السيادة، ولا تزال حتى اليوم. إذاً عندما يكون هناك بيئة معينة مؤاتية لحمل

السلاح فالمسؤولية تقع بالدرجة الأولى على هذه البيئة لأنها أرادت أن تكون هي المسؤولة عن أمنها لأسباب متعددة. موضوع المقايضة بين الحقوق المدنية والسلاح مطروح عملياً في الواقع. لكنني أرى أن الجوهرى هو الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني. هذا هو الموضوع الأساس. لكن الكلام على أن حمل السلاح جرى بسبب الحقوق المدنية المهضومة غير صحيح، ولم يكن الأمر هكذا في الأردن مثلاً، أو في أي دولة أخرى. الموضوع معقد، وهو موضوع أمني يجب معالجته بطريقة ما. لكنني سأفاجأ إذا عاد الكلام على مسألة التنسيق بعد أحداث مخيم نهر البارد. بدأنا في سنة 1969 بموضوع التنسيق بين الدولة اللبنانية والمقاومة. ولكمة "تنسيق" هي كلمة ملغومة. بعد مخيم نهر البارد إما أن تكون سلطة أمنية في لبنان على اللبنانيين وعلى الفلسطينيين معاً، وعلى جميع المقيمين على الأراضي اللبنانية، وإما لا أمن. وستكون تكلفة غياب الأمن كارثية على اللبنانيين، وخصوصاً على الفلسطينيين كما رأينا في مخيم نهر البارد. وبعد ما حدث في هذا المخيم هل يمكن الكلام على التنسيق بين السلطة اللبنانية والجهات الفلسطينية؟ ومع من سيكون التنسيق؟ ومن هي المرجعية الفلسطينية القادرة على التزام ما يتفق عليه في حال تم التوافق وتم التنسيق؟ الموضوع الأمني لا يمكن تجزئته، واللبنانيون عانوا كثيراً جراء هذا الوضع، والفلسطينيون أيضاً. وإذا لم تصبح مرحلة ما بعد نهر البارد مثلاً جديداً للعلاقة بالفلسطينيين فهذا يعني أن لدينا مشكلة كبيرة. أما الحقوق المدنية فيجب الخروج من ذهنية المقايضة الموجودة في خلفية التفكير لدى بعض القوى الفلسطينية والتي لا يجري التعبير عنها بشكل صريح. ومن الصعب إحرار أي تقدم حقيقي في هذا الموضوع بمعزل عن الوضع الأمني المضطرب، ولا يمكن التفاوض مجدداً فيما عني الأمن الذاتي. واليوم بعد أحداث نهر البارد، وبعد سقوط عدد كبير من الشهداء والجرحى في صفوف الجيش اللبناني، وبعدما حلت فعلاً كارثة كبيرة بالمخيم وبمحيطه، كيف يمكن العودة إلى الأمن الذاتي في مخيم نهر البارد؟ هذا الكلام لن يؤدي إلا إلى المشكلات والخلافات.

كمال ناجي: ألا تستحق العلاقات الفلسطينية - اللبنانية بعد ما جرى في نهر البارد أن نذهب فوراً إلى حوار ثنائي بين الفلسطينيين واللبنانيين لإنجاز مقاربة أو تصور مشترك لهذه العلاقة على المستوى الأمني، وعلى مستوى الحقوق المدنية؟ ومع أن الموضوع الأمني له الأولوية بسبب الأحداث التي تجري الآن في البلد، إلا إن الضرورة تفرض علينا الذهاب فوراً إلى حوار شامل لوضع أسس لعلاقة مستقبلية فلسطينية - لبنانية تجيب عن جميع الأسئلة، بما فيها الموضوع الأمني. ولا أحد يقرر من طرف واحد، مع التأكيد أننا جميعاً تحت السيادة اللبنانية. دعونا نتوصل إلى اتفاق مع المرجعية الرسمية للفلسطينيين. ثم من قال إن الحكومة اللبنانية إذا اتفقت مع المرجعية الفلسطينية قادرة على تنفيذ جميع ما يتم الاتفاق عليه؟ عندها مشكلة انقسام تماماً مثلما أن الفلسطينيين منقسمون أيضاً. وفي أي حال، فإن مجلس النواب اللبناني نفسه صادر حقوقاً للفلسطينيين لا يمكن أن تُمس في جميع دول العالم، مثل حق التملك. هذا أمر مذهل. أما موضوع الأمن، فأنا أعتقد أن المشروع الوطني الفلسطيني أصبح في داخل فلسطين. لذلك يمكن إنجاز تفاهم على الوضع الأمني في المخيمات، وحتى لو لم يتم تطبيقه الآن فيمكن تطبيقه غداً.

فريد الخازن: مع من سيجري التفاوض؟

كمال ناجي: مع منظمة التحرير الفلسطينية. أليست هي القيادة الرسمية التي يعترف لبنان بها؟

فريد الخازن: ليتها تستطيع أن تلتزم وتلتزم!

كمال ناجي: هذه زريعة لعدم الحوار.

رضوان السيد: المسألة صعبة. لكن إذا نظرت إلى الطرف الفلسطيني الثاني بعد منظمة التحرير، أي "حماس" وحلفائها، فهؤلاء ليس لديهم مسلحون كثر على الأرض اللبنانية وهم في قلب التفاوض.

■ الدولة تفاوض الطرفين الفلسطينيين. أليس الأصوب التفاوض مع المرجعية الرسمية الشرعية والوحيدة للفلسطينيين، أي منظمة التحرير الفلسطينية؟

كمال ناجي: الحوار ممكن، والوصول إلى تفاهم ممكن أيضاً. وعندما يتم التفاهم على الحقوق المدنية والسلاح في المخيمات يصبح في الإمكان استخدام هذا التفاهم للاستقواء به على من يريد الاحتفاظ بالسلاح خارج المخيمات. هذه هي فوائد الذهاب إلى الحوار الشامل بعد نهر البارد.

حق العمل و"المعاملة بالمثل"

■ الحلول في الأصل سياسية، ثم أمنية. والطلول الأمنية مخيفة وتبشر بصدامات مسلحة. فإذا كان إنهاء الوضع في نهر البارد استغرق أكثر من ثلاثة أشهر، فكم سيستغرق إنهاء كل بؤرة قد تنفجر لاحقاً فيما لو لم تتم معالجة المشكلات، بما فيها المشكلات الأمنية، بعقل سياسي؟ لا بد من مدخل سياسي إذاً. وفي هذا السياق، ثمة بين الفلسطينيين من يتساءل: ألم يكن هناك وسائل أخرى أو بدائل عسكرية أخرى للقضاء على عصابة شاكر العبسي من دون تدمير المخيم؟

خليل مكايوي: قبل أحداث نهر البارد بعام ونصف عام بدأنا العمل على الشأن الفلسطيني، وعلى الحقوق الفلسطينية. وهذا لا يدل على أي مسعى نحو مقايضة السلاح بالحقوق. حق العمل مثلاً. قبل عام ونصف عام ما كان يحق لأي فلسطيني أن يشتغل بأي مهنة في لبنان. وجاءت هذه الحكومة، وقام الوزير طراد حمادة وهو من حزب الله بإصدار قرار أجاز فيه للفلسطينيين أن يعملوا في عدد من المهن ما عدا المهن الحرة، لأن ثمة قانوناً في هذا الشأن ينص على المعاملة بالمثل. أي أن فرنسياً يأتي إلى لبنان يستطيع أن يعمل فيه لأن اللبناني يمكنه العمل في فرنسا بالمثل. ولأن فلسطين ليست دولة حتى الآن، لا يستطيع الفلسطينيون أن يستفيدوا من هذا القانون. ومع ذلك فنحن سنرفع إلى مجلس النواب مشروعاً بحذف فقرة "المعاملة بالمثل" لمصلحة الفلسطينيين. وحتى لو تمكنا من ذلك فإن النقابات، كنقابة الأطباء ونقابة المحامين ونقابة المهندسين، هي التي يعود إليها امتياز منح الأجنبي، وحتى اللبناني، حق مزاوله المهنة.

رضوان السيد: هناك أطباء فلسطينيون ومهندسون فلسطينيون يشتغلون هنا وهناك.

خليل مكايوي: المهندس الفلسطيني يشتغل باسم مهندس لبناني.

كمال ناجي: يشتغل ويُسْتغَل. يؤخذ نصف حقوقه. وهذا وضع غير سليم.

خليل مكايوي: أنا الآن أعمل على مشروع يمنح الفلسطيني إجازة عمل كي لا يُستغَل.

فاقدو الأوراق الثبوتية

■ هناك أيضاً مشكلة فاقدو الأوراق الثبوتية.

خليل مكايوي: نعم، وسأشرح هذه المشكلة. من هم فاقدو الأوراق الثبوتية؟ معظمهم جاء من الأردن بعد سنة 1970 (وبعضهم من مصر)، ثم جاءت عائلاتهم إلى لبنان أيضاً. لبنان لم يستطع أن يسجلهم في خانة اللاجئيين لأنهم لا يقعون ضمن هذه الخانة الخاصة بالاجئيين سنة 1948. وقد رفضت السلطات الأردنية تجديد وثائقهم. ومع مرور الزمن أصبحوا بلا أوراق ثبوتية. وكبر أولادهم من دون مدارس. والبنات صرن في سن الزواج ولا تستطيع الواحدة منهن أن تتزوج لأنها لا تمتلك بطاقة هوية. طلبنا من الأونروا ومن منظمة التحرير الفلسطينية أن تعطيانا جدولاً

كاملاً بـ "من هم هؤلاء الأشخاص وأين يسكنون". وعندما نحصل على معلومات وافية (Data) سنضع ذلك أمام الحكومة كي تصدر قراراً يعرّف عنهم كفلسطينيين، فيستفيدون من تقديرات الأونروا، ثم يتمكنون من التجول وممارسة شؤون حياتهم. وهؤلاء في معظمهم مسجونون داخل المخيمات، ويخشون التجوال لأنهم لو صادفوا أي دورية فسيساقون إلى السجن بتهمة عدم امتلاك أوراق ثبوتية.

كمال ناجي: إن ممثلية منظمة التحرير تمنح هؤلاء شهادات تعريف. أليس هذا بالاتفاق معكم؟

خليل مكاي: لا، ليس بالاتفاق معنا. إن ممثلية المنظمة أخذت على عاتقها هذا الأمر من غير موافقة رسمية من الحكومة اللبنانية.

كمال ناجي: القصد هو حصر عدد فاقد الأوراق الثبوتية، ومساعدة الدولة اللبنانية في هذا المجال.

خليل مكاي: نحن نرغب في حل هذه المشكلة جذرياً وعلى أسس واضحة، وأريد أن أعرف من هو الفلسطيني حقاً. ولا يكفي أن تمنح الممثلة الفلسطينية أي واحد ورقة وتقول إنه فلسطيني كي يصبح فلسطينياً لدينا. مكتب المنظمة والأونروا يمكنهما حصر هذه الحالات والتأكد من هوية هؤلاء الأشخاص.

■ سننتقل إلى شأن آخر. هناك انقسام جديد في الوسط الفلسطيني نجم عن قيام حركة "حماس" بالسيطرة على قطاع غزة، وطبعاً هناك انقسامات في المجتمع اللبناني..

خليل مكاي: الجميع في المخيمات متفق على عدم السماح لظاهرة مثل "فتح الإسلام" بأن تتكرر في أي مخيم آخر. فلا نتخوف من حدوث ما جرى في نهر البارد في مخيم عين الحلوة مثلاً.

■ نتكلم على انقسامين. أيضاً هناك انقسام لبناني بشأن الملف الفلسطيني.

خليل مكاي: لا يوجد انقسام لبناني بشأن القضايا الإنسانية والحياتية للإخوة الفلسطينيين.

رضوان السيد: بلى. هناك طرف لبناني قوي لا يريد حتى الآن إعادة إعمار المخيم. وهناك طرف لبناني قوي جداً قال إن ذلك خط أحمر.

خليل مكاي: أنا أتحدث عن القضايا الإنسانية والحياتية التي نعالجها بروية. لم أسمع صوتاً لبنانياً حتى الآن يقول لا تكملوا السير فيما أنتم عليه. أمّا قصة التوطين وحكاية نهر البارد فهما أمر آخر. أنا أتكلم على القضايا الإنسانية والحياتية، ومنح الفلسطينيين حياة كريمة حتى عودتهم إلى بلادهم. وهذا لا يوجد خلاف لبناني في شأنه.

عوامل إقليمية ودولية تغذي الانقسامات

■ ثمة عوامل إقليمية ودولية مؤثرة في الساحتين اللبنانية والفلسطينية. هل يمكن تصور ما سيكون عليه الصراع الدائر بين أطراف في الساحتين في المستقبل، مع الأخذ في الاعتبار الدعم الإقليمي والدولي الذي يستند كل طرف إليه؟

سليمان تقي الدين: إن ظاهرة الانقسام اللبناني ليست بنت البارحة، والسلاح اللبناني أو الفلسطيني ليس ابن البارحة بدوره. هذا الوضع له تاريخ، ونستطيع أن نضع نقطة على السطر ونفتح صفحات وننتحدث عن المسائل الإقليمية المعقدة بهذه البساطة. لدينا فرصة ظهرت منذ نحو عامين لإعادة بناء الدولة اللبنانية خارج الوصاية.

هذا هو العنوان الأساسي. وفي غضون هذه الفرصة ثمة ملفات متراكمة موروثية عن الماضي، منها ملف السلاح اللبناني ومنها ملف السلاح الفلسطيني. وهذه المسائل لا يمكن أن تقارب إلا برؤية حوارية وسياسية ووطنية وواقعية وتوحيدية. ولا يمكن أن تقارب بعقلية الأمن والتصادم لأنها ستؤدي إلى نهايات خطيرة. والجواب فيما يتعلق بالمسائل الشائكة والمعقدة لا يمكن أن يكون بالكلام على أن الوضع الإقليمي مفجّر للساحة اللبنانية، فالمسائل معقدة أكثر من ذلك. وعلينا ألا نبالغ في تبسيط الأمور بهذه الطريقة. نحن نعالج ملفاً فلسطينياً - لبنانياً. وثمة مشكلة تاريخية لها علاقة بالحقوق المدنية، ومشكلة تاريخية لها علاقة بالمخيمات. في لجنة الحوار الوطني حدث تفاهم على هذا الأمر. والمطلوب تفعيل هذا التفاهم جيداً. ماذا يقول الفلسطينيون؟ يقولون إننا تحت السيادة اللبنانية، والمطلوب تنظيم أمن داخلي للمخيم، وليس قوى مسلحة لتحرير فلسطين. وهذه خطوة متقدمة جداً على المواقف الفلسطينية التقليدية السابقة. وهل الفلسطيني وحده المسؤول عن هذا الوضع؟ أليست قرارات الحوار الوطني جميعها لم تنفذ؟ الآن هناك أمر طرأ على الوضع الفلسطيني ربما يصيبنا بمخاطره ويصيبهم. ومواجهة هذا الطارئ يجب أن تقوم على تحصين الوضع الداخلي اللبناني، وحصين العلاقة اللبنانية - الفلسطينية.

فريد الخازن: السؤال المركزي أمامنا اليوم هو في الجانب الفلسطيني، ما وظيفة السلاح الفلسطيني في لبنان؟ والجواب يجب أن يأتي من الجانب الفلسطيني بالدرجة الأولى. أمّا ما المطلوب من الدولة اللبنانية في موضوع الحقوق، فالجواب لدى الدولة اللبنانية. لكن المسألة الفلسطينية مسألة إقليمية بامتياز. في الماضي كانت منظمة التحرير الفلسطينية هي محور القضية الفلسطينية. اليوم انقلبت الأمور رأساً على عقب وأصبحت المنظمة هي الفرع، وصار المحور خارجها. أي أن محور القضية الفلسطينية كان منظمة التحرير الفلسطينية وتحديداً في لبنان لفترة طويلة، وكان لها ارتباطها الخارجي وامتدادها الإقليمي. اليوم الامتدادات الإقليمية هي التي تؤثر في المشروع الفلسطيني. وفي هذا السياق، ما دامت المخيمات الفلسطينية خارج سلطة الدولة اللبنانية، وما دام الوضع الأمني غير ممسوك، فستظل القضية الفلسطينية تستعمل وتستخدم لأغراض إقليمية ولأغراض أخرى ولكن بعنوان فلسطيني للأسباب المتداخلة اليوم بين الوضع الإقليمي والوضع الفلسطيني، ويبدو ذلك واضحاً في الحركات الإسلامية الأصولية. هذا وضع لا يمكن أن تتحمله الدولة اللبنانية واللبنانيون. ولا أقول هذا الكلام على خلفية الصدام بين الجيش اللبناني ومجموعة شاكرا العبيسي. ففي هذا الإطار بالذات لا يمكن العودة إلى منطق سنة 1969، أكان في فكرة المقايضة أم في موضوع الأمن الذاتي تحت أي شعارات مهما تكن مشروعيتها. يجب الخروج من هذا المنطق. وبطبيعة الحال لا بد من التفاهم ولا بد من الحوار، لكن مبدأ المقايضة لن يؤدي إلى أي نتيجة. ويجب الأخذ في الاعتبار والإقرار بعد أحداث نهر البارد بأن الوضع اختلف حقاً، والمقاربة اختلفت، والمعادلة اختلفت. وهذا الكلام نقوله لمصلحة اللبنانيين، ولمصلحة الفلسطينيين أيضاً. لأن مزيداً من الانشقاقات في ظل هذا الوضع الأمني غير الممسوك يعني مخاطر جمة. في الماضي كان في لبنان منظمات وحركات تحرر من جميع أنحاء العالم، من إيران في عهد الشاه، إلى إيرلندا والجيش الأحمر الياباني وبادر - ماينهوف وغير ذلك. أمّا اليوم فنحن نتحدث عن "فتح الإسلام"، وهي قصة مختلفة، وتشكل خطراً مباشراً على الجميع.

رضوان السيد: إننا جزء من المنطقة دائماً في حال قوتنا وفي حال ضعفنا. وفي المرحلة التي كانت فيها الدولة قوية وقعت مشكلات كبرى نتيجة الثوران القومي والكفاح المسلح. الآن طلع علينا "الإسلام الجهادي"؛ هذه الجهادية هي الخطر الكبير على الدول الوطنية في المنطقة، وهي تهدد بتغيير جذري ويجرف الدولة الوطنية. لقد جرفت الأصولية الشيعية الدولة الوطنية في إيران كما ذكرنا، وهي تريد أن تجرف الدولة الوطنية بالحسنى أو بالقوة في الشرق الأوسط العربي. وفي لبنان اليوم خمسة آلاف أو ستة آلاف فلسطيني ولبناني لديهم العقلية الجهادية. أكثرهم ليس لديه أي ارتباطات إقليمية. وقد يصبحون خطرين إذا توفرت أطراف إقليمية عربية أو غير عربية لتنظيمهم وتسليحهم. ولتهدئة هذا الملف يجب ألا يتوفر طرف ينظم هؤلاء ويسلحهم، وأن يكون هناك دولة لبنانية وسلطة لبنانية غير منقسمة تتعامل تعاملًا واحداً مع الملف الفلسطيني.

خليل مكاوي: على الرغم من جميع المعطيات العسيرة التي عُرِضت في هذه الندوة، هناك فرصة متاحة نتيجة الانفتاح الذي مارسته الحكومة اللبنانية الحالية حيال الإخوة الفلسطينيين. وهي فرصة حقيقية لا يجوز إضاعتها.

ولا ريب أن من الضروري إعطاء الفلسطينيين حياة كريمة في لبنان حتى عودتهم إلى بلدهم. وإلى أن نستطيع تحقيق ذلك، هناك مسؤولية فلسطينية، وعلى الفلسطينيين أن يساعدونا. ولا يمكن أن نتوقع هذه المساعدة ما دام الفلسطينيون غير متففين. فعليهم أن يتناسوا خلافاتهم لأن الوضع في لبنان يختلف كثيراً عن الوضع في فلسطين. أمّا في موضوع السلاح فالأمر محسوم تماماً: لا عودة إلى وضع نهر البارد الذي كان عليه في السابق. أمّا في بقية المخيمات فلا بد من الجلوس معاً والتحاور في سبيل ضبط سلاح المخيمات تحت السيادة اللبنانية. وهذا لا يعني شرعته على الإطلاق.

■ شكراً لكم جميعاً على الوقت الذي خصصتموه لهذا النقاش الحيوي والمفيد. ■

(*) ندوة عقدها هيئة تحرير "مجلة الدراسات الفلسطينية" في بيروت بتاريخ 14/8/2007.

(**) سليمان تقي الدين: محام وكاتب لبناني ● فريد الخازن: نائب في مجلس النواب اللبناني وأستاذ جامعي ● رضوان السيد: مفكر وكاتب ومستشار لرئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة ● خليل مكاوي: سفير ورئيس اللجنة الحكومية للحوار اللبناني - الفلسطيني ● كمال ناجي: مساعد ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx